

اقتراح قانون يعفي البلديات من الديون المتعلقة بالنفايات إفرا م لـ "النهار": خطوة لتحاشي أزمة

يحدد المرسوم الرقم 1917 تاريخ 6 نيسان 1979 اصول توزيع اموال الصندوق البلدي المستقل وقواعده التي تتالف من الرسوم التي تستوفيها الدولة والشركات لحساب البلديات. وتوزع هذه الاموال بنسبة 25% على الاكثر على اتحادات البلديات و 75% على الاقل على البلديات. في الأعوام الأخيرة إنبعثت الأسواق المطلبة بإعادة أموال الصندوق البلدي المستقل للبلديات والتي تراكمت خلال سنوات حتى تتمكن البلديات من تحمل مسؤولياتها في إدارة النفايات، في الوقت الذي رفضت فيه الحكومات المتعاقبة منذ العام 2002 تحويل الأموال من وزارة الاتصالات إلى البلديات، بالإضافة إلى لجوء الحكومات للصندوق البلدي المستقل لدفع ثمن عقود بالملابين فرضتها شركة "سوكلين" وشركات أخرى معنية بجمع النفايات، فترامت الديون على البلديات. خلال الأعوام الأخيرة، دفع الصندوق البلدي المستقل ثمن العقود التي أبرمتها البلديات مع شركة "سوكلين" لمعالجة النفايات في النطاقات البلدية التي كانت تغطيها هذه الشركة، فهذا الجزء هو الاكبر من أموال الصندوق لتنفيذ هذه العقود، التي كانت تلاحظ تكاليف باهظة جداً بالمقارنة مع الأسعار العالمية. في كل الاحوال إستمرت هذه العملية لما يقارب الـ 20 عاماً. إشتعلت أزمة النفايات مجدداً، ثم عادت وارتفعت الاصوات المطلبة بتعزيز دور البلديات في إدارة هذه الأزمة وإيجاد حلول لها، من باب تعزيز اللامركزية الإدارية. وبالفعل، ظهرت مبادرات وأفكار التزاماً منها أيضاً تطبيق قانون "الإدارة المتكاملة للنفايات" رقم 8003 الصادر في 24 ايلول 2018 والذي ينصّ على وجوب اعتماد الحلول اللامركزية في هذا المجال، والاتاحة للبلديات اتمام مسؤولياتها بموجب هذا القانون وهي الملزمة إعداد برامج محلية لإدارة النفايات الصلبة خلال مهلة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ إقراره. لكن هذه البلديات وجدت نفسها أمام أزمة حقيقة تتمثل بعدم إمتلاكها إمكانات مادية لتطبيق هذا القانون، فمن هنا أتى اقتراح القانون المعجل المكرر الذي قدمه النائب نعمة فرام والذي يهدف إلى إعفاء البلديات من ديونها السابقة لمصلحة الصندوق البلدي المستقل. وفي هذا السياق، يؤكّد إفرا م ان هذا الاقتراح يرمي في مادة وحيدة إلى إعفاء جميع البلديات من جميع الديون المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة التي ترتبّت عليها سابقاً لمصلحة الخزينة والتي سددتها الصندوق البلدي المستقل عنها في السابق، وتحاشياً للوقوع مجدداً في أزمة نفايات خانقة خلال شهرين واستباقاً للوقوع في المحظور. ويعتبر إفرا م ان العديد من موازنات البلديات تعاني من شح في الإيرادات التي تحصل عليها من الصندوق البلدي الذي يقطع منها نسبة محددة كلّ سنة، بمثابة تقسيط لقيمة عقود إدارة النفايات الصلبة في منطقة بيروت وضواحيها، والممددة تباعاً غالباً العام 2016، تاريخ توقيع عقود مع مشغلين جدد. من هنا، كان المطلوب توفير واردات مالية إضافية لهذه الادارات التي تقتصر حالياً فقط على الرسوم البلدية وعائدات هذا الصندوق. ويشدد إفرا م على أهمية دعم البلديات مالياً لتتمكن من إنجاز ما لاحظه القانون 8003/2018 ومن هنا خرج إقتراح القانون المتضمن أحکاماً مالية انتقالية لقانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة (القانون رقم 8003 بتاريخ 24 ايلول 2018) ويتكون من مادة وحيدة: "تعفى جميع البلديات من جميع الديون المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة والتي ترتبّت عليها لمصلحة الخزينة وقبل صدور قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة (القانون رقم 8003 بتاريخ 24 ايلول 2018)، والتي قد تستمرّ لغاية صدور المرسوم المشار إليه في الفقرة (ب) من هذا القانون." فمع وجود معامل عدّة معالجة للنفايات موجودة في وحدات ادارية مختلفة، وهي متوقفة عن المعالجة لعدم توافر الإمكانيات المادية لدى البلديات لدفع المترتبات المستجدة للمعالجة الحديثة للنفايات، ها هي البلديات تسعى إلى عدم الوقوع مرة جديدة في أزمة شبيهة بأزمة الاعوام الماضية. ولكن عدداً كبيراً من البلديات محكوم بديون هي بمثابة تقسيط لقيمة عقود إدارة النفايات الصلبة في السابق، ويقطع من عائدات هذه الإدارات من الصندوق البلدي المستقل نسبة 40% كلّ عام تسديداً لهذه الديون. من هنا أتى إقتراح القانون المعجل المكرر الذي يعفي جميع البلديات من كل الديون المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة السابقة والتي تقدر بنحو 1.3 مليارات دولار تقريباً، وهي خطوة تسمح لهذه الإدارات من اتمام موجباتها وبشكل يسمح لها باستثمار حتى 40% من وارданاتها لمعالجة نفاياتها بطريقة لا مركزية. ويوكّد إفرا م ان تطبيق هذا القانون في حال اقر في المجلس النيابي، لا يكبد الدولة خسائر اضافية، إذ سبق وتمّت تغطية الكلفة تماماً، ودفع المستحقات للشركة المشغلة في السابق، أما الديون بالنسبة إلى خزينة الدولة فهي فقط بمثابة قيدّات حسابية ويمكن شطبها بشكل فوري. ويعتبر ان إقتراح القانون يأتي أيضاً بمبرأة المiscalية، ولتفادي تكبّد البلديات التي عالجت نفاياتها بشكل بيري سليم كلفة تفوق قدراتها فيما لا يجري تغريم البلديات الأخرى التي سبّبت تلويناً للبيئة بسبب عدم إدارتها السليمة لنفاياتها، بل يجري دعمها مالياً من دون مقابل حين تبدأ مسار الإدارة المتكاملة للنفايات. وإفرا م الذي يؤكّد إدراج إقتراح القانون الذي قدمه على اول جلسة للمجلس النيابي، يعتبر إقراره خطوة أساسية تساهم في عدم وقوع البلاد مرة جديدة في أزمة نفايات شبيهة بالأزمة الأخيرة، ويساهم في إيجاد حلول مستدامة لهذا الملف. الكرا أصبحت الان في المجلس النيابي الذي سيناقش هذا

الاقتراح، فيما يشير افراط الى وجود دعم من عدد من الكتل السياسية لإقراره، متنبياً عدم إhaltة على اللجان لعدم ضياعه في الاراج في ظرف تحتاج فيه البلاد الى خطوات ملموسة لتحاشي أزمة النفايات.

الصندوق البلدي المستقل

يؤمن الصندوق ايراداته من خلال 11 ضريبة ورسماً أساسياً تجمعها الحكومة بالنيابة عن البلديات. ومنذ مطلع التسعينات، خفضت الحكومة قيمة الأموال التي تذهب للصندوق عن طريق تغيير القاعدة الضريبية، كذلك الخاصة بالضريبة على الأملك المبنية، وضريبة الدخل، والرسوم الجمركية، ورسوم التأمين، وخفض معدل الضريبة على الدخل والرسوم الجمركية .